

العبيدي: سندفج باتجاه إجراء الانتخابات

في موعدها بلا تأخير

بغداد_متابعة: أكد رئيس الوزراء حيدر العبيدي، أمس الأربعاء، أن الانتخابات المقبلة ستجرى في موعدها المقرر. وقال العبيدي في كلمة ألقاها نيابة عنه النائب عباس البياتي في مؤتمر البرلمان العام، ان "النصر قريب في نيوى وما هي إلا أيام ويقطع رأس الأفعى". وأضاف ان البرلمان القومي أساسية في العراق والمعادلة السياسية تبقى مشلولة من دون تمثيل عادل لكل المكونات، في حين لفت النظر الى ضرورة إجراء الانتخابات في موعدها من دون تأخير. وتابع ان البرلمان تصدوا بشجاعة نادرة لخوارج العصر، مشددا على أن البرلمان القومي أساسية وليست ثالثة الى جانب بقية قوميات ومكونات هذا الشعب وهم أبناء أصلاء لهذا الوطن.

وأشار الى انه ، لا يمكن للعراق أن يحيا من دون قومية من قومياتها أو طائفة من طوائفه، والعراق من دون وجود البرلمان ليس عراقا، ولا يمكن لأية جهة أو قومية أن تلغي قومية أخرى أو تشطب على هويتها أو أرضها ويجب أن تنفق على العيش المشترك في جميع المحافظات لاسيما في كركوك. وبين أن ، الحرص على إجراء الانتخابات في موعدها يعد رسالة واضحة على التمسك بالديمقراطية والتداول السلمي للسلطة، وسندفج الى إجراء الانتخابات في موعدها بلا تأخير.

الحكيم يدعو إقليم كردستان وبقية المحافظات

إلى الالتزام بسلطة الحكومة الاتحادية

بغداد_متابعة: شدد التحالف الوطني على ان يتم بحث شؤون العراق في العاصمة بغداد وليس في دول خارجية. ودعا رئيس التحالف ،عمار الحكيم، في كلمة له خلال مؤتمر للبرلمان عقد في بغداد، برعاية الامم المتحدة، ، محافظة كركوك وإقليم كردستان وبقية المحافظات العراقية الى الالتزام بسلطة الحكومة الاتحادية في العاصمة بغداد وقبول رعايتها. وأضاف ان "الانتصار على الإرهاب يأتي من خلال امتلاك مشروع موحد متمثل بالتسوية الوطنية والتعايش السلمي".

وحذر الحكيم مما سماه آفات النصر على داعش ومنها "الغرور والشعور بغلبة بعض الجهات على بعض، إضافة الى الكثير من الهواجس والسلبيات التي يحملها النصر يجب ان نتجاوزها قبل تحقيقه". وأشار الى انه "يجب ان تكون الحكومة الاتحادية راعية لجميع العراق ، وعلى كركوك وإقليم كردستان ان يراعي هذه الحقيقة وكذلك مناطق الوسط والجنوب".

الحشد يستعد لفتح محاور جديدة غرب الموصل

بغداد_الجورنال نيوز: اعلن الحشد الشعبي استمرار عمليات محمد رسول الله الثانية لليوم السادس على التوالي ، مؤكدا فتح محاور جديدة في قضاء القيروان وقال القيادي في الحشد الشعبي ، قاسم الحاقاني لـ "الجورنال نيوز" ان "العمليات العسكرية مستمرة في تحرير ناحية القيروان (غرب مدينة الموصل 465 كم عن العاصمة بغداد) والمناطق المتاخمة لها ، لافتا النظر الى ان "قيادات الحشد الشعبي كثفت من فتح محاور جديدة على العدو ومن المؤمل ان يفتتح المحور الرابع اليوم لاستعادة القضاء من تنظيم داعش الارهابي".

وأضاف ان ، الحشد الشعبي تمكن من قطع طريق الامداد لداعش من سوريا والعراق الرابط بقضاء القيروان والبجاع ، وسيتم في الساعات القليلة المقبلة السيطرة عليه بالكامل ، لكونه طريق امداد رئيسيا لداعش بين سوريا وناحية القيروان ، والذي تتركز فيه عصابات داعش لشن هجمات على القوات الامنية .

تتمة صفحة 1

وكشف النجفي عن ان "الكتل السياسية طلبت من المرجعية الدينية في التجف التدخل لتقريب وجهات النظر بين الفرقاء السياسيين الا ان المرجعية تمتنع عن التدخل في المعترك السياسي في الوقت الحالي وإذا اقتضت الحاجة لذلك ستتدخل ولكل حادث حديث".

الى ذلك اكد النائب عن دولة القانون موفق الربيعي ، ان "رئيس الوزراء حيدر العبيدي غير قادر على الخروج بقائمة منفردة في الانتخابات المقبلة لكون اسمه في مفوضية الانتخابات ضمن الاسماء المؤسسة لكلثة الدعوة البرلمانية".

وقال الربيعي لـ "الجورنال ان" دولة القانون تعيش

(الجورنال) تنفرد بنشر شروط الصدر للموافقة على المشاركة في الانتخابات المقبلة

تقارباً غير مسبوق مع كتلة المواطنين التي يتزعمها رئيس التحالف الوطني عمار الحكيم إضافة الى كتلة بدر لكونها من ضمن التحالف الوطني . وأشار الى ان "دولة القانون لا تخشى خروج رئيس الوزراء حيدر العبيدي منفردا في الانتخابات ولا توجد له نية بخوض الانتخابات خارج عباءة دولة القانون". وعن التيار الصدري وتقاربه مع دولة القانون أوضح الربيعي ان "دولة القانون تتقارب مع التحالف الوطني وان التيار الصدر خارج التحالف الوطني في الوقت الراهن وان الحديث عن التقارب مع الكتل الاخرى سابق لأوانه".

وكانت وسائل اعلام محلية وعربية تحدثت عن اتفاق أبرم بين رئيس الوزراء حيدر العبيدي وزعيم

الفضيلة النيابية: هناك ضرورة لغلق منافذ التدخل الأجنبي الذي يهدد وحدة العراقيين

بغداد_متابعة

شدد رئيس كتلة الفضيلة النائب عمار طعمة، الأربعاء، على أهمية الحاجة لبلورة مشروع وطني تتضافر جهود القوى الوطنية لانجازه يتكفل بتبريح الاستقرار السياسي وانهاء بيئة الصراع والنزاع بشكل جذري، داعيا إلى دعم وتطوير المؤسسة العسكرية والامنوية بقيادة وقرار موحد. وذكر طعمة في بيان صحفي ، "يمكن إجمال بعض مرتكزات هذا المشروع بمجموعة خطوات واهداف، اولها تأكيد وحدة العراق ارضا وشعبا ثابتا وطنيا وغاية مشتركة تتوحد المواقف وتتضافر الخطوات لترصينه وصيانتها ومغادرة الخطابات والقرارات التي تهدد الوحدة الوطنية، والالتزام الحازم بالسقوف والمواعيد الدستورية لإجراء الانتخابات المحلية والعامه حفاظا على المبدأ الدستوري بالتداول السلمي للسلطة وشرعية المؤسسات المنيقة عنها". وأضاف طعمة، أن من ضمن الخطوات هو الاسراع باستكمال مستلزمات ومقدمات تشكيل مفوضية مستقلة للانتخابات تتمتع باستقلالية حقيقية وإبعاد التأثيرات السياسية عن مراحل تكوينها وسيارات اتخاذ قراراتها، مشددا على ضرورة تشريع قانون انتخابات عادل يوفر فرصاً متكافئة للتمنافس ويحفظ اصوات الناخبين وينتج تمثيلا واقعا لخياراتهم يتلافى الخلل الملازم لقوانين الانتخابات السابقة. ودعا الى ، دعم وتطوير المؤسسة العسكرية والامنوية بقيادة وقرار موحد وتحرص بها مسؤولية ادارة الامن ومكافحة الارهاب والجريمة المنظمة من دون السماح ببروز ارادات او مصادر قرار تتقاطع مع المؤسسة الرسمية او تضعف هيبتهما او دورها الوطني.



في حال لم تحصل أي تغييرات سياسية... هل سيحسم قانون العفو في الأسبوع المقبل؟

بغداد_فاطمة عدنان

حيث اكد الائتلاف ان المعرقل الوحيد لقانون العفو العام هو الاختلاف على بعض فقراته في صيغته التي وصلت من الحكومة. وقال النائب عن الائتلاف رزاق الحيدري في حديث لـ "الجورنال نيوز" انه "سيتم التصويت على قانون العفو العام في البرلمان في حال تم الاتفاق على نقاطه الخلافية".

وأشار الى ان "الجو العام في البرلمان باتجاه التصويت على التعديلات في قانون العفو العام ، وان لم تحصل أي تغييرات فسيتم التصويت على القانون في جلسة الأسبوع المقبل".

اما النائبية عن تحالف القوى ساجدة محمد فتوضح ، ان القانون كان من ضمن المواضيع المطروحة في الجلسات الاسبوع الماضي ومن الطبيعي جدا ان تكون هناك مناقشات من اجل تنديله وجعله بشكل يناسب الشعب العراقي بكل مكوناته، مبينة نحن نسعى قبل بدء العطلة التشريعية للتوصل الى حل جميع الخلافات والتصويت عليه بأسرع وقت.

ان إبريز نقاط الخلاف على القانون تتعلق بالمشمولين بالعفو العام، المعتقلين بتهمة المادة 4 ارهاب وموقع اعادة التحقيق والمحاكمة، لان هناك مقترحا بتكليف لجنة مركزية ، ومقترح اخر بان تكون اعادة المحاكمة والتحقيق كلا بحسب منطقتة الاستثنائية"، إضافة الى خلاف يتعلق بإمكانية استثناء المشمولين بقوانين العفو السابقة من عدمه.

وتم الاتفاق بحسب اللجنة القانونية النيابية ، في مسودة القانون التي سترطب على البرلمان لغرض التصويت على اعادة المحاكمة من خلال لجان قضائية عالية المستوى، في حال تحريك دعوى من قبل المتهمين بالمخبر السري أو المعترفين عن طريق الاكراه.

كما ان ، القانون سيشمل عدداً كبيراً من المحكومين والموقوفين بينهم المدانين بالقتل العمد اذا كان هناك تنازل وصلح من ذوي المجني عليه" ولا يشمل المدانين وفق المادة 4/ ارهاب ويشمل العفو ايضا المدنيين لأشخاص أو للدولة بشرط تسديد ما بذمتهم من دين دفعة واحدة أو على أقساط.

قانون العفو يتضمن عدة استثناءات منها متعاطر

المعتقلين في السجون من جانب اخر يتخوف البعض من استعادة عناصر من تنظيم داعش من ثغرات في القانون ويرى قانونيون ان مشروع القانون لا يتناسب مع فلسفة القانون الجنائي وخاصة أنه سيشمل السرقات والقتل في حالة التنازل كما انه سيشمل الاختلاس ويستثنى مؤيدو القانون يرون ان اقراره بات ضرورية ملحة باتجاه المصالحة لوجود اعداد كبيرة من

المخطوف أو إلحاق أي ضرر مادي أو جسدي به بغية إتاحة الفرصة لمن جنح من العراقيين إلى ارتكاب بعض الجرائم وإشاعة روح التسامح وإصلاح من زل عن الطريق السوي بالعفو عنه بحسب ما جاء في الاسباب الموجبة للقانون. مؤيدو القانون يرون ان اقراره بات ضرورية ملحة باتجاه المصالحة لوجود اعداد كبيرة من



هم في طور التحقيق ولم تحسم قضاياهم حتى الان. من جانبها كشفت اللجنة القانونية النيابية، في وقت سابق عن ان التعديل الذي قدمته الحكومة بشأن قانون العفو العام يتضمن اعتقال من افرج عنهم في بداية تطبيق القانون من جديد، عادة أن هذا الامر مخالفة دستورية. في حين دعت اللجنة النواب الى رفض تعديل القانون من حيث المبدأ.

وقال عضو اللجنة القانونية زانه سعيد، انه "تمت القراءة الاولى لتعديل قانون العفو العام، واعترض 3 من اعضاء اللجنة عليه من حيث المبدأ، وسبب رفضنا للتعديل هو لان التعديل يترك عمل اللجان والمحاكم القضائية وهي اصلا بطيئة في ادائها لانه حتى الان لم يستفد سوى عدد قليل من المشمولين بهذا القانون الذي مضى على تشريعه أكثر 4 اشهر".

وأضاف، ان هناك الكثير من العوائل التي قامت بالفصل العشائري وبيعت املاكها للاستفادة من القانون، لكن التعديل سيلغي بعض المشمولين بالقانون ما يعني تضرر مواطنين كثيرين من ذلك، مبينا ان التعديل يدعو الى تطبيق القانون بأثر رجعي من تاريخ 25 اب الماضي وهو تاريخ تنفيذ قانون العفو العام، ما يعني ان هناك اشخاصا خرجوا بالعفو وسيلقى القبض عليهم مجددا وهو مخالف للدستور، الذي ينص على ان الاثر الرجعي للقوانين يسري في حالة واحدة مقبولة هي اذا كان هو الاصلح للمتهم، لكنه

بالتعديل ليس في صالح المتهم. وأشار الى ان ، الحكومة تريد إفراغ القانون من محتواه وهو انجاز كبير لمجلس النواب بعد ان فضلت الحكومة في تحقيق الامن وحماية العاصمة وتريد ان تلقي باللوم على البرلمان وتتهمه بتشريع قانون العفو بشكل يؤدي الى الافراج عن المجرمين وهو خطأ شامل.

وأوضح ان ، معلومات تصلنا من المواطنين عن وجود عمليات فساد وابتزاز واستغلال لعوائل وذوي المتهمين المشمولين بقانون العفو العام بسبب الروتين والاجراءات الادارية لتمشية معاملات المستفيدين من القانون، وفي حال التعديل سيزيد حجم الفساد والارباك، داعيا اعضاء البرلمان الى التصويت بالرفض من حيث المبدأ على التعديل وقد أرجأ البرلمان التصويت على القانون خلال الجلسات البرلمانية المقبلة.

التحرير
07827824135

العلاقات
07828001070

التواصل مع سلسلة «ممنوع من النشر» يرجى مراسلتنا عبر البريد الالكتروني
topsecret@journaliraq.com

الاراء المنشورة تعبر عن كتابها والتي تدرج تحت مظلة الحرية الصحفية ولا تعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

الجورنال
يومية سياسية اقتصادية متنوعة

